قراءة في صميم واقع مؤسستنا العدلية اليوم

إعداد المحامي العام/ عبده نصر قاسم محمد

ما في شك أن سياسة التقاسم المعيبة الذي انتهجها وكرسها ودرج على ممارستها نظام صنعاء من الوهلة الأولى للوحدة وقبلها الشريك الآخر أنتجت واقعا مأساويا مريرا ، حيث فعلت وجسدت كواقع سياسي معاش لا سيما عقب أحداث 94م المشؤومة انعكاس لواقع من الضم والإلحاق لطرف من أطراف الوحدة التعاقدية حيال الآخر، واللافت لأن تلك الظاهرة المقيتة انسحبت بالضرورة على ذات المكون العدلي كنتاج لتغور وهيمنة الكيان الآخر المسمى مجازاً بجهاز الإدارة (السلطة التنفيذية)؛ حيث استوقفنا كثيرا ذلكم الاستحواذ والهيمنة والسيطرة التي دأبت عليها تلك السياسة الموجهة لناحية استئثار الطرف الأقوى على مفاصل القرار السيادي لذات المكون بانفرادهما بتولي وإدارة جناحي العدالة مع اكتفاء الطرف الآخر بهامش من شكل أو مجسم لسلطة ديكورية صورية، ممثلا برئيس المجلس والوزير، وواقع الحال أنهما أقصيا، بالنتيجة فالأول كأستاذ قدير يشهد له الوسط الأكاديمي والقانوني بالكفاءة والتميز على كافة الصعد العلمية والمعرفية بوصفه أحد فقهاء القانون وأكاديمي مخضرم وقاض متميز، إلا أن عامل تقادم العمر ربما قد أدركه ولم يعد بوسعه مواصلة مشوار العطاء على رأس المؤسسة العدلية بذات النشاط والفاعلية لجهة النهوض بأداء رسالتها بشفافية مطلقة، وعلى النحو المطلوب، لكثير من الحقائق والاعتبارات والمسلمات التي أضحت وللأسف معول هدم في مسيرة رجل القضاء بما تحدثه من أثر ووقع سلبي في العموم على مجمل نشاطه و حياته العامة والخاصة من حيث أن العمل القضائي معقد وشائك ومجهد ومرهق ومتعب بطبعه ومن شأنه استهلاك بني آدم في زمن قياسي فضلا عما يخلفه من آثار وإحباطات ومضاعفات وجروح وندوب نفسية على مستوى الذات قياسا بمواقع العمل المغايرة، الأمر ذاته قد لا ينسجم بالضرورة على الأخ الوزير كذات، كونه أولا حديث العهد على مؤسستنا الرائدة وبما هو فيه من نشاط وحيوية وفاعلية متناهية علاوة على أن حضوره كان نتاجًا لتفاعلات ميدانية من العطاء السياسي والحقوقي الصرف كمناضل حراكي أبى إلا أن يشارك جماهيره هبتهم الثورية المباركة سبيلا للدفاع عن حقوقهم المسلوبة وتحقيقا لأحلامهم وتطلعاتهم في العيش بكرامة وحياة آمنة ومستقرة يتعايش في ظلها كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي بمنأى عن أي منغصات أو مآلات تكدر حياتهم وآمالهم وأمانيهم وبالمقابل وكما أظن وأتصور بحكم تكوينه وشخصه ومكانته النضالية وتفرده، فإن مساحات شاسعة من وقته وجهده ستؤول بلا شك للعمل السياسي الاحترافي بتجلياته وملامحه وغاياته الجيوسياسية لجهة النهوض بأداء تلك المهمة الثنائية الموكلة مع ادخار ما تبقي من جهد ونشاط خدمة للشأن العدلي بشقة الإداري المحض والذي لن يأخذ تلك المساحة أو الجهد لذات العلة، وعودة على ذي بدء، فإن المتتبع للأمر سيقف أمام مفارقة من الأهمية بمكان من حيث التميز والمفاضلة لهذا الطرف أو ذاك بوجوب الاستحواذ والتفرد بصميم القرار القضائي السيادي أكرر السيادي وليس الإداري كما هو حال الطرف الآخر وبما يختزله من مكر ودهاء مصحوبا بما يلزم من الخبرة والدراية وربما المهارة القيادية، حيث دأب على تثبيت مداميك أركان سلطته والتشبث بها كاستحقاق وطني لواقع ملموس لجهة الاستفراد بخصوصية القرار وانتزاعه في سياق جو محموم ومشحون من الصراع والتنافس والتناحر بمدلوله البرجماتي النفعي الخفي حد التنازع على الاستئساد بمركز القرار ومصدره لجهة احتواء الآخر ذلك، بالهيمنة على جناحي العدالة ممثلا بقضائي الحكم والتحقيق والإحالة بوصفهما السلطة الفعلية للمكون العدلي برمته، تاركا للطرف الآخر الفتات والقشور كما يتضح، ومرد ذلك محددات وعوامل شتى أبرزها تمكن القائمين على الشأن العدلي الصميم بالهيئات القضائية الرئيسة (نائب عام،رئيس محكمة النقض)؛ حيث تمرسا في ميدان الفعل الحكومي بشقيه السياسي والأمني بوصفهما نتاج طبيعي لمخرجات مكونات وتشكيلات العمل الأمني الاستخباراتي بما يمثله من رمزية وقداسة لدوائر القرار في مؤسسة الحكم إذ انتهى إلى تفريغهما لشغل مواقعهما المتعارف عليها كديكور وغطاء قانوني مشروع توطئة لا خفاء المهمة الوطنية السامية والجسيمة بنظرهم ذلكم بإلباسهم طابعا مهنيا احترافيا صرف على مقاساتهما في مواقعهما الحالية بما يتولانه ويشغلانه وموكل إليهما الاضطلاع به، فالأول (النائب العام) الذي نكن له التقدير بوصفه محل إجماع واحترام الكثير وبما هو عليه من كاريزما وحضور وقبول وبساطة وتواضع منقطع النظير، أقلها ظاهريا طبعا ،مع احتفاظه بالتأكيد بشخصية أخرى مختلفة كليا عن سابقتها فيها ربما من العنف والقسوة وعدم الرحمة كنتاج طبيعي للعمل الاستخباراتي الأمني إلا أن الضاهر منها والطاغي على ما يبدو فيها والغالب عليها شدة التواضع والكياسة والأدب وحتى المسلك في العموم وبخصوصية متناهية وربما تكون ملازمة للذات بحكم البيئة والتنشئة الاجتماعية كونها شخصية مركبة بطبيعة الحال يصعب فهمها أو التعمق فيها وتفكيكها بسهولة وصولا لأعماقها، تتفاعل مع كل متغير آني كتكتيك معد ومبرمج بمهنية وحرفية عالية ساهمت بشكل أو بآخر في إذابتها واندماجها كشخصية حقيقية لا تجد لها القبول أو التأقلم بذات الوسط الموكل إليه ترويضه واستقراره في ضوء قواعد ومعايير إدارة الأزمات لغايات سياسية محضة ومراعاة عدم خلو طرفه والآخر أيضا بالنتيجة مما تشربه واعتنقه وآمن به وتعامل معه على نحو من اكتسابه المنصب المأمول كإطار حصري لبلوغه، ربما نتاجًا لكفاءته فيها فمن غير المعقول أن يكون وراء هرولته نحو الشرعية المزعومة إيمانه المطلق بها وبمسوغاتها وصحيح تمثيلها وهو كغيره ممن درج على حماية نظام صنعا منذ نعومة أظافره كأحد الكوادر الشابة التي تم إستقطابها والدفع بها لرفد وتعزيز جهاز المخابرات (الأمن الوطني سابقا) بها وتطعيمها بدماء جديدة وكوادر موالية حماية للنظام في ضوء تقاطع المصالح ما استدعي سرعة تعيينه عوضا عن السلف د/عبدالله العلفي الذي أظهر موقفا مغايرا للمألوف لجهة الانحياز في أزمة صنعاء حينها بإعلانه الانضمام للمتظاهرين يحمل في طياته الكثير من الدلالة وفي صالح الطرف الأكثر نفوذا وهيمنة بزعامة محسن، فمن الاستحالة بمكان التخلي بين فينة وأخرى عن كل ذلك والتسليم بالمشهد السياسي الذي طرأ كما هو ربما عائد لحماية مصالحه بالحفاظ علي مركزه وهذه الجدلية مقبولة إلى حد ما لا سيما وقد عاش تجربة مغايرة عندما أجبر على التنحي عن منصبه (محامي عام الأموال) للعمل عضوا بالمحكمة العليا بقرار جائر في حقه إلى حد ما لذلك فإن معادلة من هذا القبيل ربما لا تنطلي على أحد ويبقى الثابت بل والمؤكد أن وراء الأكمة ما وراءها وهذا ينسحب بطبيعة الحال علي الآخر ممن تعاطى الشأن السياسي منذ الوهلة الأولى خارقا بذلك قواعد الاستقلالية والحياد الذي ظل يروج لها في خطاباته الجهورية ومدحه ونفاقه لرموز الحكم ويبارك ويؤيد ويفتي ويشرعن سياسة النظام بتحالفاته المشبوهة معها آنذاك كإجراء متبع وعرف سائد ومتواتر دأبوا على إعماله والتعامل به علي هذا النحو، وفجأة يعلن التحاقه بمزعوم الشرعية المنعدمة أصلا معلنا فك ارتباطه بكل روابط الصلة وفض قواعد تحالفاته القديمة لصالح أخرى أكثر من إيجابية ومثمرة من شأنها ضمان مصالحه، من حيث أن السياسة تمثل فن الممكن دون أدني تبرير مقنع ومنطقي بأعمال المبادئ الميكافلية في أسوأ صورها من الانتهازية والوصولية لجهة الحفاظ علي كرسيه بالحكم طمعا في آخر أكبر وأكثر وإن كنت أظن أنهما ليسا من هذه الفئة لاسيما الدكتور لاعوش؛ لأن شخصيته محببة وتتسم بالعفوية بالود والتلقائية في تعاملها مع الجميع .

خلاصة القول.. إن الكل يبحث عن مصالحه أينما كانت وفي سبيلها سيضحي بالغالي والنفيس حتى المبادئ والقيم التي تربي عليها وهذان لا يختلفان البتة عن كونهما يدوران في فلك الحكم وباستطاعتهما التضحية بكل شيء إلا تخليهما عن مواقعهما ومراعاة أن الأخير عنصر نشط وفعال وملتزم بتنفيذ أجندات الكيان السياسي أو الإطار الحزبي الذي يمثله وينتمي إليه في معقله الحالي وكان سببا في الدفع به أو ترفيعه إليه في ضوء سياسة تقاسم النفوذ الذي طال حتى مؤسسة القضاء ولم تسلم منه وبالنتيجة فإن جهوده ولاشك ستصب في خدمة وصالح ذات الإطار أكثر من غيرها لجهة احتواء المكون لضمان تنفيذ أجنداته من خلال ذات الرموز الموالية بداخله.

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً))
((فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

البقاء لله

نتقدم ببالغ الأسى والحزن
وعظيم المواساة القلبية
للقائد/ محمد سالم البوحر
بوفاة أخيه
مهدي البوحر
سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته
ورضوانه ويسكنه فسيح جناته
ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

المعزي/ خلدون حسين باقطمي
قائد كتيبة احتياط 3 في الوية الدعم والاسناد